

أخبار

**اعتصام لمنتجي الحليب في عكار**

دعا مربو المواشي ومنتجو الحليب في محافظة عكار إلى حماية الإنتاج اللبناني، ووقف استيراد الأجبان والألبان الذي تجيزه الروزنامات الزراعية والاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية التيسير العربية اتفاقية التجارة الحرة. واعتماد سياسة زراعية واقتصادية تحمي المزارع والمنتج اللبناني. ونفذ المربون والمنتجون، أمس، اعتصاماً لليوم الثاني عند نصب شهداء الجيش في مستديرة العبدية، بعدما اعتصموا السبت في ساحة حلبا. وأوضح جوزف عبد الله باسم المعتصمين، أننا «غير قادرين على تصريف إنتاجنا إلى المصانع اللبنانية منذ أكثر من 3 أشهر، لكون المصانع غير قادرة على استيعاب هذا الإنتاج وتصريفه بسبب الأسعار المنخفضة للأجبان والحليب المستورد المدعوم أصلاً في بلد المنشأ». وكان المعتصمون قد رموا كميات من الحليب وسط الطريق، مشددين على «المضي في تحركاتهم حتى تحقيق مطالبهم».

**وزير العمك «بعلق» إضراب نقابة الضمان**

أعلن وزير العمل سجعان قزي تعليق الإضراب الذي كان مقرراً أن تنفذه نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ابتداءً من اليوم ولغاية 23 منه. وكان قزي قد استبق الإضراب باجتماع عقده في مكتبه في العازرية، مع المدير العام للصندوق محمد كركي، رئيس مجلس إدارة الضمان طوبيا زخيا، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، رئيس النقابة حبيب خليل، عضو النقابة صادق علوية. وقال قزي: «إننا اتفقنا على وقف الإضراب بالتزامن مع تشكيل لجنة مشتركة من مجلس إدارة الضمان والمدير العام ونقابة موظفي الضمان لمدة قصيرة لا تتجاوز 15 يوماً لدراسة المطالب وتحديد تكاليفها وكيفية تأمينها». وأشار إلى أننا «توافقنا على دعوة مجلس إدارة الضمان إلى اجتماع الاستثنائي لأخذ التدابير والإجراءات في تشكيل اللجنة لبدء العمل سريعاً». وأوضح قزي أنه سيسهر كوزير عمل على هذا المشروع فور الاتفاق لتلبية القضايا الحقة.



**التيار النقابي المستقل يشارك في اعتصام هيئة التنسيق**

تواصل مكونات هيئة التنسيق النقابية دعوة قواعدها من المعلمين والموظفين إلى تكثيف المشاركة في الاعتصام الذي ستنفذه الهيئة، عند الخامسة من مساء غد الثلاثاء في ساحة رياض الصلح، للضغط على هيئة الحوار الوطني من أجل فتح المجلس النيابي وإدراج سلسلة الرتب والرواتب بنذ أول على جدول أعمال أول جلسة تشريعية لتعديلها ومن ثم إقرارها. على خط مواز، دعت الروابط الجمعيات العمومية إلى مناقشة توصية الإضراب والاعتصام، الثلاثاء المقبل في 26 الجاري. من جهته، أعلن التيار النقابي المستقل المشاركة في اعتصام هيئة التنسيق تحت سقف مطالبه التي سبق أن أعلنها بتعديل السلسلة وإقرارها على أساس 121% حداً أدنى، وضمان حقوق الجميع. واستغرب غياب مطلب الـ 121% عن بيان هيئة التنسيق، وهو المطلب الذي نزلت من أجله عشرات الألوف إلى الشوارع على مدى ثلاث سنوات، وكان المطلوب «زيادة كيف ما كان». وطالب التيار مكونات هيئة التنسيق بتوحيد المطلب من السلسلة، بما يضمن حقوق جميع القطاعات، بعدما لاحظنا في بيانات الدعوة إلى الاعتصام الصادرة عن مكوناتها أن كلاً منها يغني عن ليلاه. وشدد على الإسراع في طرح خطة تحرك تصاعدي على الجمعيات العمومية تكون واضحة الأفق، وهذا أفضل بكثير من طرح توصية بتنفيذ إضراب ليوم واحد، وأصر التيار على المطالبة بإلغاء كل البنود التدميرية لباريس 3، ووجوب التشديد على حقوق المتقاعدين ومساواتهم بزملائهم الذين بالخدمة، وعلى حقوق المتقاعدين.

**أنشطة نادي سما  
ممنوعة في «الضنون 1»**

**تقرير**

يستعد لاستضافة الفنان سامي حواط. الجدير ذكره في هذه المسألة، أنها ليست المرة الأولى التي يجري فيها التصديق على نشاط نادي سما داخل المعهد، فالبيرووقراطية التي يتبعها مدير المعهد تؤخر مواعيد إقامة النشاطات، وتؤدي إلى إلغاء بعضها، فهو لا يردّ على الكتب المرفوعة إليه إلا بعد أسبوعين على الأقل من تاريخ رفعها، هذا إن ردّ على الكتاب المرفوع.

حاولت «الأخبار» على مدى الأيام الماضية الاتصال بالحسيني لفهم وجهة نظره، إلا أن الأخير لم يردّ على أي من الاتصالات. أما عميد معهد الفنون محمد حسني الحاج، فنفي في اتصال مع «الأخبار» وجود أي قرار بمنع الأنشطة الطلابية، مشيراً إلى أن إقامة أنشطة كهذه حق تكرسه قوانين الجامعة وانظمتها، لا بل من واجباته، وبالأخص إذا كانت من صلب التخصصات الأكاديمية. وعن موقف مدير الفرع الأول من نادي سما، طلب حسني الحاج من الطلاب أن يقابلوه وأن يرفعوا كتاباً له يشرح ملاسات أنشطة كهذه حق تكرسه قوانين الجامعة وانظمتها، لا بل من واجباته، وبالأخص إذا كانت من صلب التخصصات الأكاديمية. وعن موقف مدير الفرع الأول من نادي سما، طلب حسني الحاج من الطلاب أن يقابلوه وأن يرفعوا كتاباً له يشرح ملاسات أنشطة كهذه حق تكرسه قوانين الجامعة وانظمتها، لا بل من واجباته، وبالأخص إذا كانت من صلب التخصصات الأكاديمية.

الطلاب رفضوا إعطاء أي تصريح لـ«الأخبار»، خوفاً من اتخاذ أي تدابير بحقهم، ولا سيما أن موظفين في المعهد نقلوا للطلاب عن لسان المدير أنه ينوي تحويلهم على المجلس التأديبي في الجامعة اللبنانية.

الفكر النقدي لدى الطلاب. النشاط «الخطير» هو «flash mob» الذي نفذه طلاب نادي سما في معهد الفنون الأسبوع الماضي. تجمهر على أثره الطلاب في الباحة الرئيسية للمعهد، وقبل انتهاء عرض الطلاب، خرجت موظفة من أمانة سر المعهد وبدأت بالصراخ على الطلاب، طالبة منهم إيقاف نشاطهم فوراً. استدعت الموظفة طلاب نادي «سما»، منظمي هذا النشاط، ولامتهم على تنفيذه قبل حصولهم على موافقة الإدارة. ردّ الطلاب بأن هذا النوع من النشاطات هو عفوي، ولا يتطلب موافقة مسبقة أو «علم وخبر»، لكونه يقع ضمن المساحة المشتركة للطلاب داخل الحرم الجامعي، ولا يحتاج إلى أي تجهيزات أو غير ذلك من الأمور التي تتطلب الحصول على موافقة مسبقة.

أصرت الموظفة على اعتبار ما قام به الطلاب «تخطياً لمدير الكلية»، فيما تمسك الطلاب بموقفهم، وأشاروا إلى أنهم لم يخالفوا أي قانون، وأن النادي يرفع دائماً كتاباً رسمية بالنشاطات المنوي تنفيذها داخل الكلية، وأخرها كتاب رفعه الطلاب إلى مدير المعهد يبلغونه فيه نيتهم تنفيذ نشاط حول الحرب الأهلية داخل المعهد. وقد حاول هؤلاء الطلاب غير مرة مقابلة مدير المعهد، إلا أن الأخير رفض لقاءهم، علماً أنه التقى في الأسبوع نفسه طلاب نادي السينما وأبلغهم نيته منع أنشطة نادي «سما».

في اليوم نفسه لتنفيذ هذا النشاط، رفض الحسيني طلباً رسمياً لإقامة النشاط المذكور حول الحرب الأهلية، إذ كان النادي

في وقت لا تزال فيه الانتخابات الطلابية معطلة في الجامعة اللبنانية. تشهد كليات الجامعة مزيداً من التضييق على الأنشطة الطلابية، من فتره ضيّقت إدارة كلية الحقوق في زحلة على نشاط طلاب «الوضع مش طبيعي»، وهدد طلاب الحملة، والأسبوع الفائت منعت كافة نشاطات نادي «سما» في معهد الضنون الجميلة.

**حسين مهدي**

الأنشطة التي تقوم بها النوادي والجمعيات في معهد الفنون الجميلة في مجمع الحدث الجامعي «لا أحبها» وهي «خطيرة». هذا ما نقله طلاب عن مدير الفرع الأول للمعهد علي الحسيني، الذي حضر أنشطة نادي «سما» الطلابي داخل المعهد.

نادي «سما» هو أحد الأندية الطلابية، الذي يقول إنه ينشر فكر المواطنة في الجامعة اللبنانية عبر أساليب طرح قضايا أكاديمية واجتماعية وثقافية ورياضية داخلها، كذلك يقول النادي إنه يسعى من خلال عمله إلى تحفيز

**جامعات**

**أقساط الـ AUB:  
لا اعتراض على الزيادة**

**حسين مهدي**

اعلان رئيس الجامعة الأميركية فضلو خوري عن أن «ليس هناك مهرب من زيادة الأقساط على الطلاب» (www.al-akhbar.com/node/253866)، لم يثر أي رد فعل سلبي في صفوف الطلاب وممثليهم، بل إن مداوات الحكومة الطلابية وممثلي الأحزاب والنوادي الفاعلة داخل الجامعة لا تشي بوجود أي نيّة للاعتراض. علماً أن مصادر إدارة الجامعة قالت إدارة الجامعة فرضت زيادة لن تتخطى 2,5%.

استطاع الرئيس الجديد للجامعة استمالة الطلاب إلى صفه، حيث بات قسم منهم يتبنى المواقف والتبريرات الصادرة عنه، ونشرت مجلة «أوتلوك» الطلابية الصادرة عن طلاب الجامعة أكثر من مقال كان أقرب إلى «دعاية شخصية» لرئيس الجامعة.

نائب رئيس الحكومة الطلابية منذر حموي يتحدث عن استراتيجية جديدة يتبعها تكون أقرب إلى المنطق وبعيدة عن العنتريات في تعاطي الحكومة

الطلابية مع ملف زيادة الأقساط. حموي يشرح أهمية «quality» التعليم المقدمة التي يوازيها حق جميع الفئات في الحصول على هذه النوعية من التعليم. «نحن ضد الزيادة وسنجتمع مع الرئيس في الفترة المقبلة لإيجاد الحلول اللازمة». الحكومة الطلابية تتحضر لرفع خطة إلى إدارة الجامعة، لوقف الزيادة على الأقساط. أبرز الاقتراحات الواردة في هذه الخطة هي اقتراح الطلاب خفض أرصدة الفصل من 15 إلى 12 رصداً، ما يخفف على الطلاب عبء دفع ثمن 3 أرصدة كل فصل، وذلك يخفف على الإدارة أعباء مالية مرتبطة بالمساعدات المالية، فهذه المساعدات تُحسب على أساس عدد الأرصدة.

يؤكد حموي لـ«الأخبار» أن أي تحرك لن يحصل قبل الانتهاء من مرحلة التفاوض مع إدارة الجامعة، وتبدو الخطة التي ستقدم من قبل الطلاب إلى الجامعة بمثابة ورقة التبادل بين الطرفين. أي أن الطلاب قد يعلنون قبولهم بنسبة الزيادة المقترحة في حال وافقت الإدارة على اقتراحهم تخفيض



مناطق عمرانية سكنية، وتشهد المنطقة فوضى عمرانية باتت تهدد الزراعات التي ميّزت البقاع تاريخياً، مع استثناء بسيط في منطقة زراعة العنب في البقاع الغربي. كما ينتقد غياب التخطيط الزراعي، ويحذر من ظاهرة رمي كميات زبوت السيارات المتلفة أو النفايات الكيميائية المضرة في الأنهار التي قد تحتوي على بعض المعادن الثقيلة والتي بدأت تتسبب بأضرار كبيرة، خاصة مع الانخفاض المتزايد لمعدلات الأمطار السنوية. وينوّه بقرار وزارة الزراعة توزيع شتول جديدة للمزارعين من «المشاتل الموثوقة»، ففي ذلك ضمان للإنتاج الزراعي شرط الالتزام بكامل التوجيهات وتدابير الوقاية والتحصين. يختم الشويري بضرورة تشديد الرقابة على عدم التداول أو تهريب المبيدات المنوعة دولياً والمضرة بصحة الإنسان والبيئة. وهذا أمر تحاول وزارة الزراعة تطويقه. ويشدد على ضرورة اعتماد المبيدات المناسبة بعد التشخيص الدقيق والصحيح لآفات الزراعة واحترام توقيت الرش والنسب المعتمدة وفترة امان المبيدات وتوقيت القطف، ولا بد من دق ناقوس الخطر المحقق بالزراعة في لبنان، إذا لم يتم الانتباه إلى هذه النقاط كافة.